

(3) التَّوَقُّي وَالْإِحْتِيَاظُ وَالْإِحْتِرَازُ:

عُرِفَ عن بعض الأئمة - رحمهم الله - شِدَّةُ التَّوَقُّي والاحتراز في الرواية؛ فإذا ما شكَّ في شيء تركه، فإنَّ شكَّ في رفع الحديث وقفه، وإنَّ شكَّ في وصله أرسله، وهكذا. وربما كان هذا الشكَّ مرجوحًا، والظنُّ الغالبُ رُفْعُ الحديث ووصله، ولكنَّ هكذا صنع هؤلاء الذين دُكِّروا بهذا، وأكثرهم من أهل البصرة؛ مثل محمد بن سيرين، وأيوب السخيتي، وعبدالله بن عون، وحماد بن زيد.

قال الدارقطني⁽¹⁾: «وقد تقدّم قولنا في أن ابن سيرين - من توقيه وتورعه - تارة يُصرِّح بالرفع، وتارة يومئ، وتارة يتوقف؛ على حسب نشاطه في الحال».

وذكر حديثًا اختلِفَ في رفعه ووقفه، ثم قال⁽²⁾: «ورفعه صحيح، وقد عرفت عادة ابن سيرين: أنه ربّما توقف عن رفع الحديث توقيًا».

وقال أيضًا⁽³⁾: «ورفعه صحيح؛ لأنَّ ابن سيرين كان شديدًا [التوقي]⁽⁴⁾ في رفع الحديث».

وقال في موضع آخر⁽⁵⁾: «ورفعه صحيح، ومن وقفه فقد أصاب؛ لأنَّ ابن سيرين كان يفعل مثل هذا؛ يرفع مرة، ويوقف أخرى».

وقال ابن رجب⁽⁶⁾: «وليس وقف هذا الحديث مما يضُرُّ؛ فإنَّ ابن سيرين كان يقف الأحاديث كثيرًا ولا يرفعها، والناس كلهم يخالفونه ويرفعونها».

وفي أسئلة المروزي للإمام أحمد، قال المروزي⁽⁷⁾: «سألته عن هشام بن حسان؟ فقال: أيوب وابن عون أحبُّ إليّ، وحسن أمر هشام، وقال: قد روى أحاديث رُفِعَها أو قُفِيَها، وقد كان مذهبهم أن يقصروا بالحديث ويوقفوه».

وقال الدارقطني⁽⁸⁾: «وكان ابنُ عون ربّما وقف المرفوع».

وقال يعقوب بن شيبة⁽⁹⁾: «حمادُ بنُ زيد أثبت من ابن سلمة، وكلُّ ثقة، غير أن ابن زيد معروفٌ بأنه

(1) في "العلل" (25/10).

(2) في الموضوع السابق (29/10).

(3) في الموضوع السابق (27/10).

(4) في الأصل: «العوا»، والمثبت بالاجتهاد بدلالة ما سبق عن ابن سيرين.

(5) في الموضوع السابق (30/10).

(6) في "شرح العلل" (700/2).

(7) في "علل الحديث" (72).

(8) في "العلل" (14/10).

يقصّر في الأسانيد، ويوقف المرفوع، وكثير الشك بتوقيه، وكان جليلاً لم يكن له كتاب يرجع إليه، فكان أحياناً يذكر فيرفع الحديث، وأحياناً يهاب الحديث ولا يرفعه». ومن جملة من عرف عنه هذا وليس من البصريين: الإمام مالك، يقول الدارقطني⁽¹⁰⁾: «ومن عادة مالك إرسال الأحاديث، وإسقاط رجل».

(9) كما في "تهذيب التهذيب" (10/3).

(10) في "العلل" (6/63 رقم 980).